P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
المجلد (26)، العدد (1)
ص.ص 142-150

قراءة في مصادر التمويل الدولي:الدور والاهمية والمؤشرات في الاقتصاد الماليزي للمدة (2005-2022)

ميثم نزهان محمد [1]، نزهان محمد سهو [2]، سنان عبد الله حرجان [3]

[1] كلية العلوم التطبيقية، جامعة سامراء، سامراء، العراق.
[3,2] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة سامراء، سامراء، العراق.

المستخلص

يعد التمويل الدولي من اهم مصادر معالجة الفجوات بين الاحتياجات والامكانات المتاحة لذلك تهتم معظم دول العالم بهذا النشاط ومنها ماليزيا وجاء بحثنا هذا في إطار قراءة لاهم مصادر التمويل في ماليزيا لما يشغله القطاع المالي فيها دورًا أساسيًا في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو من خلال مجموعة من الادوات والمؤسسات المالية التي تلعب أدوارًا تكاملية. ولذلك تضمن هذا البحث ثلاث مباحث فيها عرضا مفاهيميا مختصرا مع تحليل للإطار النظري لمتغيرات التمويل وارتباطاتها الامامية والخلفية مع الإطار التحليلي للتمويل ومصادرة ومتغيراته في الاقتصاد الماليزي وعرضنا بعض المؤشرات الخاصة بذلك ثم خلصنا الى بعض النتائج والمقترحات اهمها ان التمويل يلعب دورًا محوريًا في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية بكفاءة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، دعم النمو، وتحفيز الاستثمار المنتج كمحصلة تتضمن حل اشكالية البحث واثبات فرضياته.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، مصادر التمويل، الاقتصاد الماليزي، النشاط الاقتصادي، المؤسسات المالية.

1. المقدمة

يعتبر الاقتصاد الماليزي واحداً من أقوى الاقتصادات في منطقة جنوب شرق آسيا كما أنه أكثرها تنوعاً وأسرعها نمواً، ويعتبر من أكثر الاقتصادات العالمية انفتاحاً، كما تعد ماليزيا أحد النمور الاسيوية التي خرجت من كبوتها لتنهض إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمن بالرغم من تحديات العرق والديانة، لكن التطور الهائل الذي حدث جعلها مجتمعاً صناعياً وتجارياً قوياً، نظرًا للكثافة العالية للصناعات القائمة على المعرفة واعتماد أحدث تقنيات التصنيع والاقتصاد الرقمي ووفقا للمعلومات والدراسات فلا وجود دولة او اقتصاد في العالم قادرا على تغطية كل احتياجاته من موارده المحلية وبالتالي سيضطر الى التعاون مع الدول في ردم الفجوة بين الحاجات والموارد لاسيما ما يتعلق بموضوع السلع والخدمات ويتم ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية ,الا ان كثير من تلك الدول لا تستطيع ان تغطي نفقات وكلف تلك التجارة بشكل كامل مما يضطرها الى الاعتماد على الدول او البنوك او الممولين او المؤسسات المالية الدولية في تمويل صفقات التجارة الخارجية كما ان الدول تحتاج الى التمويل في مجال الاستثمار بكل اشكاله وان ابرز مصادر وابعاد التمويل في ماليزيا يتجسد في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية وكذلك تحويلات العاملين والقروض الخارجية.

2. الإطار المفاهيمي

1.2 اهمية البحث

تحظى تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع التمويل الدولي ودورة في حل مشاكل الاقتصاديات لاسيما الاقتصاد الماليزي ومساهمة ذلك التمويل في تحقيق اهدافها من خلال تغطية العجز في كلف الاستيراد لتوفير السلع والخدمات وكذلك في تغطية متطلبات الاستثمار بدوافعه المتعددة.

2.2 مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في الكيفية التي تستطيع بها الدول من الاستفادة من ميزات التمويل الدولي بمجالاته المتنوعة واهمها الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية

مجلة بحوث مستقبلية
المجلد 26، العدد 1 (2026).
أُستلم البحث في 9 كانون الثاني 2026؛ قُبل في 12 شباط 2026
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 16 شباط 2026
البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: senan.a.h@uosamarra.edu.iq

DOI: 10.61704/pr.609

والحصول علية وفق أفضل الشروط في الفوائد والآجال الزمنية وفق متطلبات اقتصاداتها ومدى قدرة او عجز تلك الدول على توفير المناخ المناسب لاستقطاب مصادر التمويل المتنوعة بحسب دوافعه الفنية والمالية والاسواق وبذلك يمكن صياغة التساؤل الاتي:

هل استطاعت ماليزيا توفير متطلبات نشاطاتها الاقتصادية التمويلية بمختلف ابعادها التجارية والاستثمارية وتحويلات العاملين وعلاقة كل ذلك بالمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ؟

3.2 فرضيات البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

H1: ان التمويل الدولي يعد ضرورة محمة لمختلف الدول فهو اداة ووسيلة تحكمها شروط يتطلب التفاوض بشانها بين المستفيدين والدائنين (الممولين) دول ومؤسسات وافراد.

H2: يُعتبر التمويل الاجنبي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث يساهم في تمويل مشاريع صناعية وتجارية كبرى.

H3: يعزز تدفقات رأس المال اللازمة لزيادة القدرة التصديرية وتنويع الصادرات.

H4: تتجسد ابرز صور التمويل في ماليزيا في الاستثمار الاجنبي المباشر.

4.2 اهداف البحث

تتلخص اهداف البحث في تحليل ماهية التمويل الدولي ودورة في الحياة الاقتصادية في ماليزيا والظروف الواجب توفرها لتحقيق الاهداف المرجوة من القيام به وبيان ذلك من خلال الاقتصاد الماليزي كحالة دراسية رائدة.

6.2 حدود البحث

- **الحدود المكانية:** ماليزيا.
- **الحدود الزمانية:** للمدة 2005-2022.

3. الجانب النظري

1.3 الإطار النظري

1.1.3 مفهوم التمويل الدولي وكيفية ظهوره

في بدايات القرن العشرين ظهر مفهوم التمويل الدولي وبات هذا المفهوم شائعا في مختلف الاقتصاديات العالمية على الرغم من اختلاف درجة الاهمية تبعا للحاجة وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على اثرة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, ومنذ عقد الخمسينات تطورت اكثر وخاصة في العقود اللاحقة، واصبحت المصارف الدولية، هي الظاهرة المهيمنة على العالم في عقد السبعينات وما تلا ذلك، فلقد ازدادت حركة الاقراض الدولية وبدأت عمليات الانفتاح وتخفيف القيود الى غير ذلك من الظواهر. الا ان أبرز عمليات التمويل الدولي ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، كانت في تمويل التجارة الخارجية، وتمويل الاستثمارات ومنذ سبعينات القرن الماضي تزايدت التغيرات المصرفية وانشاء شبكات مصرفية لها وفروع ومكاتب دولية وازدادت تبعا لذلك تجارة العالم وساعد ظهور منظمة التجارة الدولية في توسيع التبادل الدولي السلعي وظهرت مفاهيم تحرير التجارة من خلالها كما توسعت ونمت الاستثمارات للفوائض النقدية في مختلف المجالات (الجميل، 2011).

وقد برزت عدة آراء حول مفهوم وتعريف التمويل الدولي ومن أهم هذه مفاهيم وكما يلي:

- يقول "(موريس دوب) التمويل في الواقع ليس الا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة.
- أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الامداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

كما جاء في التمويل الدولي ذلك الجانب من العالقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، وترى الاقتصاديات المعاصرة والأدبيات الخاصة بالتمويل على انه يمثل العنصر الأساس في تطور القوى الإنتاجية وتكوين رؤوس أموال جديدة تُستخدم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تحتاج المشاريع الاستثمارية لهذا النوع من التمويل (مصطيفى وسانية، 2014)

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، "وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني(الاستثمار)ولان البعد الاول يشمل الجانب السلعي للاقتصادي الدولي.

ويتخذ ذلك التمويل جوانب عديده منها (لحسني، 1999):

1) الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي

2) الجانب النقدي او المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات بين دول العالم

3) التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورة، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر اهميته، كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، ويمكن تصنيفها حسب هذه الكتابات الى المجموعات التالية:

أ. الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها (الصادرات والاستيرادات – السلعية والخدمية) بين البلدان المختلفة.

ب. التدفقات الدولية لرؤوس الاموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات.... الخ).

DOI: 10.61704/pr.609

ج. الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الاوضاع السياسية السائدة في العالم (كما في حالة التعويضات عند حصول حرب... الخ).

2.1.3 الاهمية والاهداف

ان التمويل هو أحد أهم الوظائف والنشاطات وذلك لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل، حيث أن هذه الاخيرة تعتبر من القرارات المعقدة، وبذلك أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الاساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج، وان اهمية التمويل يمكن ان نراها من زاويتين الاولى تتعلق بالدول المتلقية للتمويل حيث يتحقق لها ما يلي:

1) سد الفجوة بين مقدار الحاجة للأموال والمتوفر منها.

2) دعم اسعار صرف العملة المحلية من خلال تمويل الصادرات.

3) خلق فرص عمل وتخفيض نسب البطالة عبر الاستثمارات الاجنبية.

او من زاوية نظر الدول المانحة للتمويل فقد يتحقق ما يلي:

1) التخلص من الفوائض النقدية وتحقيق عوائد مالية.

2) المحافظة على بعض النشاطات الانتاجية الفائضة عبر تقديم التمويل او المنح ومساعدات.

3) تشجيع الادخار لضمان فرص تشغيل المدخرات.

3.1.3 لماذا الحاجة الى التمويل الدولي

تتنوع الاسباب التي تدفع الدول الى اللجوء الى التمويل الخارجي، وبحسب طبيعة اقتصاد كل دولة الا ان من اشهر وابرز هذه الاسباب هي لتمويل عجز الموازنة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة ولمواجهة أحوال طارئة لتحقيق أهداف متعددة؛ التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة, مثل الحرب وحالة التضخم الشديد, ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية حتى يتم تحصيل الضرائب، حيث ان مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تمامًا مع مواعيد النفقات الجارية؛ إذ ان هناك تباطؤًا زمنيًا بين تدفق الإيرادات وتدفق النفقات, وبشكل عام يكون تدفق الإيرادات أبطأ من تدفق النفقات ومن هنا فان هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية اهمها: (سمير، 2008).

الاسباب الداخلية للتمويل:

- الحاجة الى نقد الاجنبي لسد العجز في ميزان المدفوعات
- لسد العجز في المحلية الموارد اللازمة لتحقيق وتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية
- لتغطية متطلبات الانفاق الطارئة الخاصة بالجروب والكوارث

الاسباب الخارجية للتمويل:

- ارتفاع أسعار الموادـ السريع، وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي
- ارتفاع اسعار الفائدة على القروض وتقلبات أسعار الصرف

تشير العديد من البحوث الاقتصادية الى نماذج تنموية عديده لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية الى التمويل الخارجي ومنها نموذج هارود-دومار (Harrod -Domar Model) الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، اي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي اطلق عليها فجوة الادخار (Saving Gap) او فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) وأما نظرية والت روستو "Walt Rostow" فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول الاقتصاد الى مرحلة الانطلاق " Take Off" ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته او ما يسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي -Self Sustained Growth".

ومما يلاحظ على كلا النظريتين هارود - دومار ونظرية روستو، تفترضا "وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية، والواقع عكس ذلك، يضاف الى ذلك، ان العامل الخارجي او العوامل الخارجية غير ملائمه "وهي خارج عن ارادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصاداتها الى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر علية الدول المتقدمة.

كما يرى البروفسور ساموسلن "Samuelson" انه طالما هناك معوقات كثيرة اما التكوين الرأسمالي "Capital Formation" من المصادر الحقيقية فلابد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث اوضح، ان المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد اما الحاجة الى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة Scarcity والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية.

كما ان السبب يعود الى عدم ضمان تعادل وتطابق قرارات الاستثمار او الادخار في فترة زمنية محدده، حيث ان قرارات الادخار وكذلك قرارات الاستهلاك مرتبطة بالإفراد والعوائل والتي تعتمد على دخولهم الشخصية بصفه اساسية، اما قرارات الاستثمار فأنها مرتبطة بالتبادل الخارجي (Foreign Exchange) اي حصيلة الصادرات (السلع والخدمات)، اي تعتمد على الاغلب على عوامل الطلب الخارجي، وهي ظروف الاسواق العالمية وحاجاتها لمنتجات البلدان المصدرة، ولذلك فهي تختلف عن العوامل التي تحدد حجم الاستيرادات، مثل حجم الاحتياجات الدولية المتوفرة والموارد المحلية المتاحة، وهذا ما يذهب الية الاقتصادي "Healey" في تحليله* "عادة ما تكون هاتان الفجوتين بمستويات مختلفة طالما ان هناك تفاوتا في حجم معدل النمو المستهدف" ، حيث يستدعي ذلك وجود صافي من رأس المال الاجنبي، وبالتالي فأن المشكلة تدور حول عجز ميزان المدفوعات..."

DOI: 10.61704/pr.609

4.1.3 تمويل التجارة الدولية

يعد تمويل التجارة الدولية نوعٌ من أنواع الانشطة الماليّة التي تعتمدُ على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجيّة؛ أما التمويل المالي غير المباشر وتتنوع طرق ومصادر التمويل الداخلي واشكالها والتي عادة ما تقوم البنوك الرسمية والاهلية وهي بشكل عام:

أ. طريقة التمويل النقدي المباشر لمتطلبات التجارة الخارجية بكل انواعها إذ يعتمدُ التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزيّة للدول في تقديمِ الدعم الماليّ الكافي لقطاع التجارة الخارجيّة، بصفتها من المخصصات الاساسيّة لهذه البنوك.

ب. طريقة التمويل غير المباشر وهو جزءٌ من مساهمة البنوك التجاريّة العامة، وأصحاب رؤوس الاموال في تقديمِ الدعم المالي للتجارة الخارجيّة.

لا تقتصر عملية التمويل على تغطية الاستيرادات نقديا بل يتم ذلك عبر أنشطة قبول الاوراق التجارية وشراء الذمم المدينة للتجارة بدون حق الرجوع وذلك يتطلب ان يتمتع القائمون عليها بسجل حافل من الاداء الكفء في مجالات تمويل وضمان الصادرات وأيضاً الاستيراد من وإلى أسواق الدول الناشئة، وذلك عن طريق:

- إدارة المخاطر
- خفض الميزانية العمومية
- فائض السيولة

وتقوم دائرة تمويل المسند لعمليات التصدير بشراء جميع أنواع الذمم المدينة للتجارة الخارجية بدون حق الرجوع. ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- السندات الاذنية والكمبيالات
- الذمم المدينة
- خطابات الاعتماد
- الذمم المدينة الايجارية

وتوفير الحماية ضد المخاطر التجارية والسياسية في جميع أنحاء العالم في إطار المساعدة الشاملة للقائمين على التجارة الدولية وإتمام عمليات التصدير والاستيراد وتقديم الخدمات التي تصمم خصيصا لتلبية احتياجات ذلكم النشاط بدقة. فضلا عن ذلك، فإن بمقدور البنوك تقديم التزام مؤكد كتابيا لشراء أو ضمان الذمم المدينة وإيضاح جميع التكاليف المرتبطة.

4. الإطار التحليلي للتمويل ومصادرة ومتغيراته في الاقتصاد الماليزي

تقع ماليزيا في جنوب شرقي آسيا، وتتكون من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، حيث يقدر عدد سكانها وفقاً لإحصائيات التعداد السكاني لعام 2022م بنحو33.938.221 نسمة، كما تبلغ مساحتها حوالي 330.290 كم، وكانت قبل نحو أربعة عقود مجتمعاً زراعياً لا يعرف سوى زراعة الارز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، لكن التطور الهائل الذي حدث، خفض معدل الفقر من 52% عام 1970، إلى 5% فقط في عام 2002 ثم إلى 0.4 عام 2015.

ويعد اقتصاد ماليزيا واحداً من أقوى الاقتصادات واكثرها تنوعاً وأسرعها نمواً في منطقة جنوب شرق آسيا وأكثرها انفتاحاً، ووصولا الى مصاف الدول المتقدمة.

1.4 هيكل الاقتصاد الماليزي

خضعت ماليزيا للاستعمار لمدة 500عام ونهب خيراتها، بدءً من الاستعمار البرتغالي الهولندي ثم البريطاني، وتعد أحد النمور الاسيوية التي لحقت بالدول المتقدمة، تحولت من دولة زراعية تعتمد تصدير زيت النخيل والاخشاب وزراعة الارز إلى دولة صناعية تصنع وتصدر الاجهزة الالكترونية وكل متطلبات أجهزة الكمبيوتر والسيارات. وتعد من الدول ذات الدخل الاقتصادي المتوسط الى أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتعتبر التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية واحدة من أكبر التجارب العالمية، وانطلقت ذاتيا، بعد ان كانت من أفقر الدول في العالم (التلباني،2019).

وان اقتصادها رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والمرتبة 38 عالميا، ونظرًا لكثافة اعتماد صناعاتها على المعرفة وأحدث تقنيات التصنيع والاقتصاد الرقمي، فإن إنتاجية العمل في ماليزيا أعلى بكثير من إنتاجية الدول المجاورة.

وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2017، احتل الاقتصاد الماليزي المرتبة 23 بين الاقتصادات الاكثر تنافسية في العالم في الفترة (2017-2018م)، كما يعيش المواطنون الماليزيون أسلوب حياة أكثر ثراءً مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط الاعلى مثل المكسيك وتركيا والبرازيل، ويرجع ذلك إلى:

1) انخفاض ضريبة الدخل الوطني
2) انخفاض التكاليف المحلية للغذاء، ووقود النقل، والضروريات المنزلية
3) الرعاية الصحية والاجتماعية الحكومية المجانية

وتعد ماليزيا ثالث أغنى دولة في جنوب شرق آسيا، بعد دولة المدينة سنغافورة وبروناي. ولان ماليزيا تعد دوله تجارية تتمتع بموقع استراتيجي وتقع على قناة رئيسية تربط بين المحيط الهندي غرباً والهادي شرقاً، وأدركت ماليزيا أهمية التجارة والعلاقات الدولية بنمو الدولة وتطورها ويظهر ذلك من خلال ملاحظه إجمالي صادرات البلاد من السلع والخدمات لذلك تبنت سياسات تجارية ليبرالية وركزت بشكل كبير على الاتفاقيات التجارية الاقليمية والثنائية، انضمت للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركي

DOI: 10.61704/pr.609

عام 1957م وكانت عضو بمنظمة التجارة العالمية (عبد العزيز، 2019).

الجدول رقم (1) يوضح متوسط حجم التجارة السلعية في ماليزيا بالمليون دولار المدة (م 2005-2022)

جدول (1) حجم التجارة السلعية في ماليزيا (2005-2022)

البيان	2005	2010	2015	2022
الصادرات السلعية	141.626	198.612	199.952	352.475
الواردات السلعية	114.324	164.622	175.971	294.317
الميزان التجاري السلعي	27.301	33.99	23.981	58.158

المصدر: من اعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الاونكتاد، UNCTAD General Profile:Malaysia، https://unctad.org

يوضح الجدول 1 متوسط حجم التجارة السلعية، ونجد أن الميزان التجاري يتمتع بفائض نتيجة لزيادة حجم الصادرات عن الواردات ليسجل 27.301 مليون دولار في عام 2005م، واستمر في الارتفاع إلى أن انخفض في عام 2015م ليسجل 23.981 مليون دولار.

ومن اجل تعزيز مصادر التمويل من خلال قطاع التجارة الخارجية فقد ابرمت ماليزيا عدة انواع من الاتفاقيات وبحسب هدف كل اتفاقية "اهمها الثنائية والاقليمية (عويضة، 2020):

- **الاتفاقيات الثنائية:** أبرمت ماليزيا سبع اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع أستراليا وتشيلي والهند واليابان ونيوزيلندا وباكستان وتركيا.

- **الاتفاقيات الاقليمية اسيان:** انشأت دول جنوب شرق آسيا منطقه التجارة الحرة للأسيان (بروناي وبورما وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام) وهي عبارة عن اتفاقية تجارية لدعم التصنيع المحلي بالدول الاسيوية وان الهدف الاساسي منها: زيادة القدرة التنافسية بالسوق العالمية والهدف الثانوي: جذب مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر. مثلت هذه الرابطة مجتمع يبلغ إجمالي الناتج المحلي به أكثر من 4.1 من 10 تريليون دولار امريكي وعدد السكان 655 مليون نسمه في2018م.

- **اتفاقية اقليمية ضمنية:** من خلال هذه الرابطة أبرمت ماليزيا اتفاقية التجارة الحرة الاقليمية مع الصين وكوريا والهند واستراليا ونيوزيلندا.

- **اتفاقية الشراكة عبر المحيط:** وقعت ماليزيا على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي عقب انسحاب الولايات في عام 2017م وتم التوقيع عام 2018 من قبل جميع الدول على هذه الاتفاقية ويترتب عليها ان تستطيع ماليزيا الوصول لأسواق جديده مثل كندا والمكسيك وبيرو ودخلت حيز التنفيذ بالنسبة لماليزيا 2022م وتعتبر من أكبر اتفاقيات التجارة الحرة تضم 29% من التجارة العالمية، تضم رابطة دول جنوب شرق آسيا العشرة والصين وكوريا الجنوبية وأستراليا واليابان وروسيا ونيوزيلندا وان الهدف منها : خلق تكامل اقتصادي إقليمي أكثر شمولا ولموائمة الاتفاقيات الثنائية بين الاعضاء.

- **اتفاقية الشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوروبي:** أبرمت ماليزيا في 2015م وكانت تشمل السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والعدالة والثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا ورعاية الصحية والزراعة والسياحة والطاقة والمرور والبيئة.

وان كل تلك الاتفاقيات رفعت من نسبة مساهمة التجارة بشكل عام في الناتج المحلي الاجمالي سلعيا وخدميا الا أن التجارة بالسلع تشارك بنسبة أكبر في الناتج المحلي من تجارة الخدمات ووصلت التجارة أعلي مستوياتها في 2004م حيث بلغت 210.374% وأقل مستوياتها ب 2020م حيث بلغت 116.828% ويمكن إرجاع ذلك لجائحة كورونا ثم ارتفع بعد ذلك في 2022م.

وكانت مؤشراتها ان التجارة بالسلع في 2000 م بلغت192% ثم شهدت انخفاضا وارتفاعا ثم أخذت بالارتفاع بشكل تدريجي إلى أن وصلت في عام 2022م إلى 158.6%. اما التجارة بالخدمات بلغت 32.80% في 2001م ثم ارتفعت في 2002م ووصلت ل 3.70% ثم أخذت بالارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت لأدنى مستوياتها في 2021م إلى 15.60% بسبب فيروس كورونا وما كان له من آثار سلبية على التجارة وارتفع في 2022 م وبلغ 18.70%.

الجدول رقم (2) يوضح متوسط حجم التجارة في الخدمات في ماليزيا بالمليون دولار للمدة من (2005-2022) م

جدول (2) حجم التجارة في الخدمات في ماليزيا (2005-2022)

البيان	2005	2010	2015	2022
صادرات الخدمات	19.75	34.676	34.937	31.683
واردات الخدمات	21.956	32.645	40.169	44.59
الميزان التجاري للخدمات	-2.206	2.032	-5.232	-12.907

المصدر: من اعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الاونكتاد، UNCTAD General Profile:Malaysia، https://unctad.org

يوضح الجدول 2 متوسط حجم التجارة في الخدمات، وبشكل عام يعاني الميزان التجاري الخدمي الماليزي من حالة عجز وذلك لارتفاع الواردات الخدمية عن الصادرات الخدمية ليسجل في عام 2005م -2.206 مليون دولار، ولكن في عام 2010 تسجل فائض يصل 2.32 مليون دولار، وفي عام 2022م بلغ عجز الميزان التجاري للخدمات - 12.907 مليون دولار.

DOI: 10.61704/pr.609

2.4 دور التمويل الدولي في التجارة الخارجية الماليزية

يعد التمويل الدولي ركيزة أساسية لاستراتيجية ماليزيا الاقتصادية، حيث يربط بين الاستثمارات الخارجية والتجارة الخارجية، ويدعم انتقالها نحو اقتصاد قائم على المعرفة والصناعات عالية القيمة المضافة. ومن أبرز صورها ما يلي:

1) -تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) فهو ممولا ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث يساهم في تمويل مشاريع صناعية وتجارية كبيرة.

2) ساهم التمويل في تطوير قطاعات التصدير وتحول ماليزيا من تصدير المواد الاولية إلى تصدير منتجات مصنعة عالية التقنية، مثل أشباه الموصلات.

3) رفع قدرات قطاعات رئيسية مثل زيت النخيل، مما جعل ماليزيا مصدراً عالمياً هاماً.

4) تبنت ماليزيا سياسات التحرير المالي والابتكار وساهمت في جذب التمويل الاجنبي تدفقاته.

5) طورت صيغ تمويل إسلامي مبتكرة غير تقليدي، مما فتح أسواقاً جديدة ودعم التجارة.

6) استخدم التمويل لدعم البنية التحتية والخدمات اللوجستية الضرورية لدعم التجارة (مثل النقل والتأمين) ودعم الشركات الوطنية في الحصول على تمويل لتعزيز جاهزيتها التصديرية.

7) اسهمت التمويل في تطوير الروابط التجارية مع شركاء مهمين مثل دول تجمع الاسيان والصين والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

وتتجسد أبرز صور الروابط التجارية في المجالين التاليين:

- الاستثمار في التكنولوجيا حيث جذب التمويل الاجنبي لتطوير التكنولوجيا (مصانع أشباه الموصلات)، وقد اصبحت ماليزيا مغذي رئيسي لسوق أشباه الموصلات العالمي.

- توفير أدوات تمويل إسلامي ومالي للشركات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في التصدير، كما هو الحال مع برامج دعم المصدرين.

3.4 القيمة المضافة لأبرز القطاعات الاقتصادية الماليزية

1. **القطاع الصناعي في ماليزيا:** يساهم القطاع الصناعي بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي، وتعتبر صناعة الالكترونيات والصناعات الكهربية هي الاساس في ماليزيا، ولكن تطورت الصناعات الأخرى منها صناعة النفط والغاز الطبيعي وأن القيمة المضافة للصناعة ارتفعت في 2000م إلى 48.320% ثم واصلت الارتفاع والانخفاض ويرجع ذلك لتأثير الازمة المالية العالمية وانخفضت إلى أن وصلت لأدنى قيمة في 2020م حيث وصلت ل 35.90% بسبب أزمة كورونا ما نتج عنها من إجراءات إغلاق، وارتفع بعد ذلك في2022م إلى 39.199%.

2. **القيمة المضافة لقطاع الزراعة:** تعد الزراعة من القطاعات الهامة بماليزيا حيث تمثل 12% من إجمالي الناتج المحلي وتشمل المحاصيل الرئيسية بماليزيا على المطاط وزيت النخيل والخضروات. وارتفعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة في 2000م إلى 8.599% ثم شهدت ارتفاعا وانخفاضا إلى أن وصل لأعلى قيمة في 2011م وهي 11.8%، انخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت لأقل قيمة وهي 7.20% في 2019م وبدأت بالارتفاع مرة أخري إلى أن وصلت إلى 8.927% في عام 2022م.

4.4 تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا

1.4.4 التضخم:

عانى الاقتصاد الماليزي من معدلات تضخم مرتفعة في تسعينات القرن الماضي الامر الذي دفع الحكومة إلى استخدام العديد من الادوات والسياسات للسيطرة على التضخم (جوامرية، 2013). وقد بلغ معدل التضخم بلغ 1.53% في عام 2000م، وهو معدل منخفض عما كان علية في فترة التسعينات وذلك كان نتيجة حقبة التنمية الاقتصادية التي بدأت ارتفاع معدلات نمو التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي وخلق الوظائف "، وظل يتراوح بين 1.4% و 1.8% وفي عام 2008م بلغ معدل التضخم أعلي ارتفاع له ليسجل معدل 5.4%، ولكنة استمر صعودا وهبوطا وتابع الانخفاض حتي بلغ -1.14% في عام 2020م وذلك نتيجة انتشار فيروس كورونا وما ترتب علية من آثار، وارتفع في عام 2022م الي 3.3%، وبشكل عام أن الحكومة الماليزية تمكنت من السيطرة علي معدل التضخم وكبح الارتفاع في مستوي الاسعار. وبلغ متوسط التضخم العام والاساسي 1.4% و2.0% على التوالي في 2025.

2.4.4 سعر الفائدة:

هو أداة من أدوات السياسة النقدية ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل أداء الاقتصاد الكلي للدولة وذلك لأنه يؤثر ويتأثر بالعديد من متغيرات الاقتصاد والاستثمار والادخار والتضخم وسعر الصرف وغيرها من متغيرات الاقتصاد، وسعر الفائدة (العكيلي، 2020). كما انه وهو الاهم يؤثر ويتأثر بنتائج التمويل بأبعاده النقدية والمادية " ولذلك عملت ماليزيا في الحفاظ على معدلات منخفضة لسعر الفائدة الحقيقي لتشجيع الاستثمار الذي يعمل علي زيادة الطلب علي العمالة وبالتالي انخفاض البطالة (علي، 2022).

أن معدل سعر الفائدة في بدايته كان بالسالب -1.08%، ولكنه ارتفع لاحقا وبلغ في عام 2017م حوالي 0.8%، إلى أنه ارتفع في العام التالي إلي 4.2%، ليستمر في حاله استقرار إلي أن ينخفض في عام 2021م الي -2.1%، وبشكل عام سيبقي البنك المركزي الماليزي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 2.75% مما يمثل أول قرار للسياسة النقدية لهذا العام ويتماشى مع توقعات السوق.

DOI: 10.61704/pr.609

5.4 الاستثمار الاجنبي في ماليزيا

تعتبر ماليزيا واحدة من الوجهات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر في جنوب شرق آسيا كما تتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي والبنية التحتية المتطورة والقوانين الاستثمارية المنفتحة وتلتزم الحكومة الماليزية بتعزيز المناخ الاستثماري وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الاجانب (التلباني، 2019).

وقامت ماليزيا أيضا بالاتجاه نحو الخصخصة، حيث قامت الحكومة في خصخصة اقتصادها بتقليص دور القطاع العام هو ما ساهم في تحقيق أهداف التنمية. كما سعت الى الانفتاح والتحرر الاقتصادي في إطار تهيئتها لمناخ استثماري ملائم وإلى إنتاج نظام تحرري قائم على الانفتاح والمشاركة في التجارة الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم.

كما اعتمدت على جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال:

- دعوة رجال الاعمال الاجانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات.
- الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الاعفاءات الضريبية المقدمة والتركيز على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية (عزازن 2017).
- رأت ماليزيا أن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكلا من مستوى التعليم والبنية الاساسية هي علاقة طردية.

وبفعل تلك الاجراءات ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر منذ 2000م حتى 2009م أربعة أضعاف حيث بلغ 43.82%، ولكن بسبب تأثر ماليزيا بالأزمة المالية العالمية أدى إلى انحصار كبير في تدفقاته وخصوصاً في عام 2009م ، ولكن بفضل البيئة الاقتصادية والبنية التحتية المتطورة والمستقرة والتنوع القطاعي والفرص الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والحوافز الحكومية التي توفرها ماليزيا للمستثمرين الاجانب شهدت ماليزيا ارتفاعاً كبيراً في الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ في عام 2016م 4.47%، ومن ثم تراجع ثم تزايد واصبح عام 2021م إلي 5.42% وهذه أكبر نسبه للاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا .

6.4 الادخار

يؤثر الادخار بشكل جوهري على التمويل فهو قاعدة الاستثمار، ويدعم استقرار الاقتصاد وتقليل التضخم وعلية فإن ماليزيا أدركت ذلك فهو ايضا يساهم تحقيق التنمية المستدامة حيث اعتمدت ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، كما تبنت ماليزيا سياسات حكومية اهمها توفير حوافز مالية مثل الفوائد والضريبية على الادخار أو تعزيز ثقافة الادخار.

أن معدل الادخار بلغ في عام 2000م نسبة 46.08% من إجمالي الناتج المحلي وهذه أكبر نسبه وصل لها الادخار في ماليزيا وظل معدل الادخار مرتفعاً حتى وصل الى أدنى نسبه لها حيث بلغت 26.069% ثم وصلت في عام 2022م إلى 30.813%.

7.4 الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا

مع بداية عام 2005م كان الناتج المحلي الاجمالي يشكل 143.534 مليار، ولكنه شهد تذبذب بسبب الازمات العالمية وبعد انتهاءها عاد الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا إلى الانتعاش من جديد حيث أنه في عام 2022م وصل حجم الناتج المحلي الاجمالي الى 405.976 مليار دولار وكان اعلى معدل نمو في الناتج هو8.69 % وتغير تبعا له نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكان اعلى نصيب هو 11.96 وان نسبة الحساب الجاري ترتبط بتغيرات ذلك الناتج وان تلك التغيرات تتأثر بتغيرات اسعار الصرف.

الجدول رقم (3) يوضح متوسط المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا بالمليون دولار امريكي في الفترة من (2005-2022) م

جدول (3) متوسط المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا (2005-2022)

البيان	2005	2010	2015	2022
الناتج المحلي الاجمالي	143.534	255.018	301.355	405.976
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	5.537	8.88	9.7	11.962
نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	0.0533	0.0742	0.0509	0.0869
نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي	0.1392	0.1006	0.0301	0.0302
سعر الصرف	3.787	3.221	3.906	4.401

المصدر: من اعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الاونكتاد، UNCTAD General Profile:Malaysia، https://unctad.org

من الجدول اعلاه يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع في عام 2022م بقيمة 405.976 مليون دولار، وارتفع سعر الصرف إلى 4.401 في عام 2022م بينما انخفضت نسبة رصيد الحساب الجاري في عام 2022م إلى 3.02%.

8.4 الديون الخارجية

لازمة الديون الخارجية أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، سواء منها ما يتعلق بالدول المدينة أو الدائنة، ويرى البعض بأن ماليزيا تمكنت من التخلص من ديونها بفضل اعتمادها على تطبيق أنجح النظم الادارية العالمية الحديثة، وساعد ماليزيا في عدم لجوئها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مراقبتها لعملتها ومحاربتها للفساد والاحتكار (عزازن، 2017).

9.4 تحويلات العاملين بالخارج

DOI: 10.61704/pr.609

تعد تحويلات العاملين في الخارج من أهم مصادر التمويل بالنقد الاجنبي للدولة، حيث تعمل على توفير التمويل الذي يساهم في تحفيز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي للدولة (الحاروني، 2023).

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

1. يدعم التمويل الدولي التجارة الخارجية في ماليزيا عبر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)
2. وفر التمويل الدولي رؤوس الاموال لتمويل الصادرات والواردات، ودعم النمو عبر التحرير المالي والابتكار في التمويل الاسلامي، مما يساعد ماليزيا على التحول من تصدير المواد الخام إلى منتجات عالية التقنية، وتوسيع أسواقها وزيادة تنافسيتها العالمية في قطاعات مثل الالكترونيات وزيت النخيل
3. تعد ماليزيا من الدول التي حققت المعجزة الاسيوية فقد شهدت طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات أدى إلى انتعاش النظام الاقتصادي الماليزي الذي أدى إلى الاستقرار.
4. تعتبر صافي تحويلات العاملين من أهم مصادر النقد الاجنبي للدولة الا انها في ماليزيا حققت معدلات سالبة.
5. يعتبر سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية، عملت ماليزيا في الحفاظ على معدلات منخفضة لسعر الفائدة الحقيقي لتشجيع الاستثمار الذي يعمل علي زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض البطالة.

2.5 التوصيات

أ. يتوجب على الادارة المالية في البلدان ومنها ماليزيا ان تقوم باختيار مصادر التمويل وفق خصائصها أي دراسة العوامل المؤثرة على اختيارها.

ب. تشجيع الادخار وتوفير وسائل دعم وتنشيط عملية خلق المدخرات وايجاد فرص استثمارها لتقليل الاعتماد على التمويل الدولي.

ج. قيام ماليزيا توجيه مبالغ التمويل في المجالات التي تحقق أكبر عائد ممكن والتي تساهم في خلق فرص العمل وخصوصا الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتطورة.

د. استثمار التمويل الدولي في مجال رفع القدرات الفنية عن طريق استقدام المشاريع ذات التقنيات العالية.

هـ. ان لا تكون عمليات التمويل مقيدة للقرارات الوطنية وان لا تخلق عمليات استثمار التمويل الخارجي منافسة تنعكس سلبا على المنتجات المحلية

و. تنفيذ مشروعات صديقة للبيئة تساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي لماليزيا.

ز. العمل على تطوير التعليم المهني والفني بإدماج مفاهيم التحول الرقمي والثورة الصناعية لضمان تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الاقتصادي.

ح. تكثيف زيارات متبادلة للمستثمرين الاجانب وتعريفه بالتسهيلات التي تقدما الدول.

ط. ضرورة الاستفادة من بعض الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ماليزيا حيث تساعد في تعزيز التعاون الاقتصادي.

المصادر:

د. أحمد محيي الدين محمد التلباني. (2019). التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية, 4(1).

الجميل، سرمد كوكب، (2011). التمويل الدولي. بيروت: لبنان: الدار النموذجية للطباعة والنشر.

الحاروني, & محمد السيد علي. (2023). تقييم أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر الفترة من1990/1991-2020/2019. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية, 4(2), 377-425.

الحسني، ع. ت. (1999). التمويل الدولي (ط. 1). دار مجدلاوي للنشر.

جوامرية، و. (2013). التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة ماليزيا (رسالة ماجستير غير منشورة).كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

عبد العزيز، خيرية عبد الفتاح، عبد الحميد، & محمد احمد الشافعي. (2019). التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الصناعية فى ماليزيا دراسة تحليلية. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية) , 32(1) , 257-288.

عبد العزيز، س. م. (2008). المداخل الحديثة في تمويل التنمية. دار النهضة العربية.

عزازن, & حفيظة. (2017). التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة. Revue des Etudes Economiques Approfondies, 2(2), 145-177.

العكيلي، ن. ق. ح. (2020). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلية: دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1990–2015.

علي، م. س. (2022). دور السياسة النقدية في الوصول إلى المعدل الطبيعي للبطالة في ماليزيا خلال الفترة 2000–2019. المجلة العلمية، جامعة عين شمس، .(2)

عويضة، أ. م. (2020). أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، .(3)

.مصطيفى، ع. ل.، & سانية، ع. ا. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مطبعة حسن العصرية

Healey, J. M. (1979). The economics of aid. Penguin Modern Economics.

UNCTAD. (n.d.). General profile: Malaysia. Retrieved from https://unctad.org

DOI: 10.61704/pr.609

A Study of International Financing Sources: Role, Importance, and Indicators in the Malaysian Economy (2005–2022)

P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
Vol. (26), No. (1)
pp. 142-150

[1] Maitham N. Muhammad, [2] Nazhan M. Sahho, [3] Sinan A. Harjan

[1] College of Applied Sciences, Samarra University, Samarra, Iraq.

[2,3] College of Administration and Economics, Samarra University, Samarra, Iraq.

Abstract:

This International finance and its sources are among the most important means of addressing the gaps between needs and available resources. Therefore, most countries worldwide, including Malaysia, are interested in this activity. This research examines the most important sources of finance in Malaysia, given the fundamental role the financial sector plays in supporting economic activity and promoting growth through a range of financial instruments and institutions that play complementary roles. This research comprises three sections: a brief conceptual overview, an analysis of the theoretical framework of finance variables and their forward and backward correlations, and an analytical framework of finance, its sources, and variables in the Malaysian economy. We present some relevant indicators and conclude with several findings and recommendations. The most important finding is that finance plays a pivotal role in promoting economic activity by efficiently directing financial resources towards various economic sectors, supporting growth, and stimulating productive investment. This ultimately addresses the research problem and confirms its hypotheses.

Keywords: International Finance, Sources of Financing, Malaysian Economy, Economic Activity, Financial Institutions.

How to Cite: Muhammad, M. N., Sahho, N. M., & Harjan, S. A. (2026). A Study of International Financing Sources: Role, Importance, and Indicators in the Malaysian Economy (2005–2022). PROSPECTIVE RESEARCHES, 26(1), 142–150. https://doi.org/10.61704/pr.609

DOI: 10.61704/pr.609